الكلمة التي ألقاها أمام مجلس الأمن

****

السفير شيخ نيانغ رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

****

مناقشة مفتوحة
حول الوضع في الشرق الأوسط،
بما في ذلك المسألة الفلسطينية

نيويورك، 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف البرازيل على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر، وتعرب عن تقديرها للإحاطة التي قدمها السيد **تور وينيسلاند،** منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وتشيد اللجنة أيضاً بالأمين العام **أنطونيو غوتيريس** على جهوده الحثيثة لمعالجة الأزمة التي نواجهها.

على مر السنين، حذرنا مراراً وتكراراً من أن الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، لا يطاق. ففي غياب أي آفاق سياسية، وفي سياق الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، يصبح تدهور الوضع والتصعيد أمراً لا مفر منه. ومع ذلك، يظل مجلس الأمن غير قادر على وقف إراقة الدماء وحماية أرواح المدنيين - كما شهدنا للأسف مع استخدام حق النقض في الأسبوع الماضي.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرتُ بياناً يدين مقتل وجرح مئات المدنيين في إسرائيل؛ كما أدنّا احتجاز الرهائن. ونحن نرحب بالإفراج عن الأسرى الأربعة مؤخراً ونشكر قطر ومصر على جهودهما لتحقيق هذه الغاية. وأدعو كذلك إلى إطلاق سراح جميع الأسرى وكذلك جميع السجناء.

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مكتب اللجنة بياناً يُدين، في جملة أمور، مقتل وجرح آلاف المدنيين واستهداف البنية التحتية المدنية وتدميرها على نطاق واسع في قطاع غزة.

تتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية عن حماية السكان المدنيين وعن

الكارثة الإنسانية التي نشهدها. ولقد حذر الجميع بشكل متكرر من مخاطر الانفجار لأن الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على غزة منذ 16 عاماً قد حول قطاع غزة إلى سجن مفتوح وتسبب في إفقار سكانه.

إننا ندين بشدة الغارات الجوية الانتقامية التي تقوم بها إسرائيل وقصفها لقطاع غزة المكتظّ بالسكان، حيث قتلت هذه الغارات، اعتباراً من 23 أكتوبر أكثر من 4651 فلسطينياً، بينهم نساء وأكثر من 1873 طفلاً، وأصابت بجروح أكثر من 14245 فلسطينياً. ويقال إن آلافاً آخرين ما زالوا تحت أنقاض منازلهم المدمرة.

إن الهجمات التي شُنت على المرافق الطبية تعدّ جرائم حرب ارتكبت على قدر بالغ من البشاعة، مثل تلك التي استهدفت المستشفى الأهلي الأنغليكاني في مدينة غزة، حيث أدت غارة جوية إلى مقتل حوالي 500 شخص، بما فيهم الأطفال والنساء والرجال والعاملين في المجال الطبي، وأماكن العبادة التي تؤوي المدنيين، مثل الهجوم الذي أصاب كنيسة القديس برفيريوس للروم الأرثوذكس، ما أدى إلى مقتل وجرح العشرات.

ويقدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة أن أكثر من مليون وأربع مائة ألف فلسطيني في غزة قد نزحوا.

وتدين اللجنة كذلك الأوامر العسكرية الإسرائيلية للفلسطينيين في شمال غزة "بالإخلاء" إلى جنوب القطاع: إذ لا يوجد مكان آمن يمكن اللجوء إليه في غزة.

إن النقل القسري للأشخاص يعدّ انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ونحن نؤيد دعوة الأمين العام ووكالات الأمم المتحدة لإسرائيل لإلغاء أمر الإخلاء هذا. فلا يمكننا أن نقف مكتوفي الأيدي لنشاهد نكبة أخرى تلحق بالشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس،

للحروب قواعد، فيجب أن تعمل هذه المنظمة، هذه الهيئة، على التمسك بها وضمان الامتثال لها - دائماً. إن العقاب الجماعي، والحرمان من المساعدات الإنسانية، والهجمات العسكرية على المنازل والمستشفيات ودور العبادة والمدارس والمرافق التي يلجأ إليها المدنيون، تعدّ انتهاكات للقانون الإنساني الدولي.

نحن ندعو إلى وقف فوريّ لإطلاق النار.

يجب على إسرائيل أن ترفع الحصار الكامل التي تفرضه على غزة فوراً وأن تسمح بدخول الأغذية والمياه والكهرباء واللوازم الطبية وغيرها من الإمدادات المنقذة للحياة، لأن الحرمان المتعمد من هذه الإمدادات يعدّ بمثابة عقاب جماعيّ ضد 2.3 مليون فلسطيني يعيشون في غزة، نصفهم أطفال. إننا نشيد بمصر لتسهيلها دخول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى غزة من خلال معبر رفح، ونحث إسرائيل على السماح بتدفق المساعدات دون عوائق. وعلى نفس المنوال، ونشيد أيضاً بمصر لعقدها قمة القاهرة الدولية للسلام في الشرق الأوسط في 21 تشرين الأول/أكتوبر. إننا بحاجة إلى المزيد من الحوار، وليس التقليل منه.

لقد أعلنت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عن خسارتها 35 موظفاً قتلوا جراء القصف الإسرائيلي، حيث تؤوي مرافق الأونروا أكثر من 600 ألف نازح داخلياً بينما تتضاءل إمداداتها المنقذة للحياة. وقد طلبت الوكالة مبلغ 104 مليون دولار أمريكي لدعم الطوارئ. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم مساعدة مالية عاجلة للأونروا والاستمرار في تقديم الدعم القوي لمهمتها التي لا يمكن الاستغناء عنها.

ونأسف أيضاً للتدهور السريع للوضع في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حيث قُتل 91 فلسطينياً، بما فيهم أكثر من 20 طفلاً قتلوا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين.

كما ترحب اللجنة بقرار لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، لجمع الأدلة على جرائم الحرب التي ارتكبتها جميع الأطراف منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. كما أنها تنضم إلى دعوة المحكمة الجنائية الدولية إلى إرسال بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

قد أثبتت الأزمة الحالية مرة أخرى المكانة المركزية التي تكتسيها القضية الفلسطينية بالنسبة للشرق الأوسط والاستقرار العالمي، فبينما نحن منشغلون بالحاجة العاجلة إلى ضمان وقف إطلاق النار وتوفير المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها، يجب علينا أن نؤكد على أنه لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع، نحن بحاجة إلى التركيز على أهدافنا طويلة الأمد: من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير والاستقلال، هذه هي ركائز السلام العادل والدائم.

من هذا المنبر أناشد مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى تجاوز الانقسامات والتحرك الآن لوقف إراقة الدماء وحماية الشعب الفلسطيني. ونكرر دعوتنا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة دون عوائق إلى جميع المحتاجين.

وأخيرا، تكرر اللجنة نداءاتها من أجل بذل جهود دولية جادّة تؤدي إلى سيادة واستقلال دولة فلسطين على أساس خطوط عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتوفير حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

ذلك - وليس إراقة الدماء - هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل عادل ودائم لقضية فلسطين وكذلك للسلام في الشرق الأوسط.

شكرًا لكم.